النهار كانه ما وقال في القاموس الآل السراب او خاص بما في اول النهار اه
والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره والاداوة هنا الماء وبحث
الدماميني في الاستشهاد بذلك بان القصد انه راى ذوائبهم لا كونهم
رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتي حالا وضعف بان
رفقتي معرفة والحال لا تكون معرفة واجيب بان الرفقة بمعنى
المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك ان
تقول المحقق كونهم رفقته في اليقظة لا كونهم رفقته في المنام
الذي كلام ان مر منه فلا يرد البحث قوله وانما قيد بقوله الخ
ظاهر صنيعه انه من قبيل ظرف مستقر حال وهو تخالف ما قدمه
من انه لغو متعلق بانتمى قوله او يقظة في تقديره باليقظية
دون البصرية اشعارا بان الرؤيا قد تكون مصدر الرأي
العلمية والبصرية هذا ومذهب الجزري والمحدثين الرؤيا لا تكون
الا مصدر الحلمية وعليه الاشكال قوله الغالب الخ واما
الرؤية بالتاء فالغالب كونهما مصدر راي البصرية ورأي العلمية
قال في القاموس الرؤية النظر بالعين وبالقلب قوله في هذا
الباب لانعدام الفائدة بانعدامهما او انعدام احدهما اما الثاني
فظاهر واما الاول فلان الشخص لا يخلو عن ظن او علم بخلاف
المفعول في غير فيجوز حذف زيد ليل وبلا دليل لحصول الفائدة
مطلقا وينبغي ان محل امتناع الحذف اذا اريد الاخبار بحصول
مطلق ظن او علم اما اذا اريد ظننت ظنا مجيبا او عظيما او نحو ذلك
او اريد اعلام السامع بتجدد الظن او العلم واعمام المظنون او المعلوم
لكثرته فينبغي الجواز لافادته الرواني ومما يجوز الحذف ايضا تقييده
الفعل بظرف او جار ومجرور نحو ظننت في الدار او ظننت لكذا لحصول

اي جيء بخبر السامع بالمحقق له دون ما لا يخبر بما ليس محققا اه

الفا

الفايدة ح نص عليه في التسهيل قوله وسيبويه اقتصارا اي يسمي
الحذف بلا دليل اقتصارا لذا قتصار على نسبة الفعل الى الفاعل
تنزيلا منزلة اللازم في صورة حذف المفعولين وعلى حذف
المفعولين لتنزيلهما منزلة المفعول الواحد في صورة حذف
احدهما فعلم ان الاقتصار المتنازل المذكور ولا تنافي ذلك نص
البيانيين على ان المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظرهم
الى المعاني الحاصلة من الحال ونظر النحاة الى الالفاظ بحسب
الوضع تغايرا ولزوما ووافق في المعنى البيانيين ويحتمل ان الاقتصار
لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما
والنكتة عندي ضعف العقد بالمنع عملا باحتمال التنزيل وضعف
العقد بالجواز عملا باحتمال الملاحظة وان الاولين الجمعين له
العقدين يتعزز بهما عملا باحتمالين فاحفظه قوله اما الثاني
فبالاجماع اما الجمع هنا واختلف فيما بعده لان المفعول حقيقة
مضمون المفعولين كقيام زيد في ظننت زيدا قائما فحذف احدهما
كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير فخلاف حذف جزءيها

حوله على احتمال الخ اي اذا قلنا بالتنزيل لم يكن منع السقوط ضعيفا وجواز السقوط قويا وعلى احتمال الملاحظة يكون القول بالجواز والسقوط ضعيفا والقول بمنع السقوط قويا اه

اي حذف وشله يقال في الحذف لدليل وانما اجمع على منع حذف احدهما
اقتصارا واختلف في حذف احدهما اختصارا لان المحذوف لدليل
كالمذكور ولهذا اجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلف فيه
لدليل حذفهما اقتصارا قوله مطلقا اي في افعال العلم وافعال الظن فهو
في مقابلة تفصيل الاعلم الاتي قوله منهم بريدة ما يعتقده هنا
وحققه وقد يقال كما في الرواني ان قوله تعالى اءنذرتهم علم الغيب ليقع
بالمفعولين فحذفهما لدليل قوله وظننت ظن السوء اي ظننتم
انقلاب الرسول والمؤمنين الى اهليهم منتفيا ابدا او ظن السوء
كثيرا اه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)